## دراسة تحليلية اقتصادية خاصة بصحيفتي «الأمناء» و«اليوم الثامن»..

# عدن في مواجهة حرب الاقتصاد الأشد إنهاكاً وتدميراً (الحلقة الرابعة والأخيرة)

# كيف شنت قوى النفوذ والفساد حملاتها الممنهجة ضد المصارف الجنوبية؟

# كيف تم التلاعب بملف التوظيف الحكومي والمنظمات والنزوح؟

**الأمناء/ خاص:**

### خنق عدن اقتصاديا في 2016م

لم تكن الأطراف اليمنية راضية عن السلطة المحلية، التي جاءت نتيجة حتمية للانتصار الذي حققه الجنوبيون في عدن في العام 2015م، فقد تعرضت السلطة المحلية التي ترأسها المحافظ الأسبق عيدروس الزبيدي لهجمات إرهابية عدة، نجا الزبيدي من أكثر من خمس هجمات بسيارات مفخخة، لكن الأزمة التي واجهت المحافظ حينها كانت مرتبطة بالسلطة التي تتحكم بالقرار السيادي للبلد.

يقول وزير الخارجية اليمني الأسبق عبدالملك المخلافي لقناة عدن سكاي: «إن ترك عدن دون تنمية سيحد من مشروع الانفصال» في إشارة الى مطالب الاستقلال.

حاولت السلطة المحلية بقيادة الزبيدي معالجة الكثير من الملفات، ومنها ملف الكهرباء والمياه والصرف الصحي، واستطاعت سلطة الزبيدي التوصل مع الحليف «دولة الإمارات» إلى موافقة الأخيرة على منحة لإنشاء محطة كهربائية تغطي العاصمة ومحافظتي لحج وأبين، غير أن حكومة أحمد عبيد بن دغر رفضت ذلك، دفاعا عن الطاقة المشتراة التي يمتلكها مستثمرون من إخوان اليمن بينهم محمد السعدي، الذي كان وزيرا للتعاون الدولي إبان افتتاح هادي صندوق لمعالجة قضية مظالم الجنوبيين المقدر بثلاثة مليار دولار أمريكي، إلى مشاريع استثمارية خاصة.

استغل معين عبدالملك أزمة الحرب بين قوى النفوذ اليمنية التي تفتعل الأزمات لخنق عدن وإجبار المجلس الانتقالي الجنوبي على تقديم تنازلات، فدخل في منافسة مستغلاً وجود قرار من الرئيس المؤقت (حينها) عبدربه منصور هادي، لتحرير استيراد المشتقات النفطية، وفي مارس (آذار) من العام أصدر هادي قرارًا قضى بتعيين إنتصار عبدالله العراشة، مديرًا عامًا لشركة النفط اليمنية، بدلًا من ناصر بن حدور، الذي تم تعيينه وكيلًا لمحافظة لحج، وجاء القرار كنوع من المعالجة لاستمرار الأزمة الخانقة التي تشهدها العاصمة، حينها.

ولم تمض سوى سبعة أشهر من هذا القرار، حتى أقال هادي رئيس الحكومة أحمد عبيد بن دغر، وأحاله إلى التحقيق وعين بدلا عنه وزير الأشغال العامة والطرق معين عبدالملك، المقرب من السفير السعودي، وبدلا من أن يقوم معين بدوره في الحكومة دخل في شراكة مع تجار يمنيين جلبهم إلى عدن لاستيراد المشتقات النفطية.

ومن الإجراءات التي اتخذها معين أنه حول المكتب الفني الخاص بصرف تراخيص دخول البواخر والمرتبط مع خلية الإخلاء في التحالف بدلا من أن يكون تابعًا لوزارة النقل، ليصبح تحت إدارته، وكانت بدايته في السيطرة على الملف الاقتصادي واستخدام أزمة الديزل كلما شعر بأي مضايقات تقف أمام التجار التابعين له.

### حملة ممنهجة ضد المصارف الجنوبية

البنك المركزي في عدن عاجز عن التحكم بالبنوك الخاصة والسبب أن جميعها في صنعاء وتخضع لبنك صنعاء مع أن البنك المركزي في عدن لديه توصية من صندوق النقد «باجتماع أونلاين»، وأوصى بفتح 11 بنكا في عدن في الجنوب منها سبعة بنوك تجارية وأربعة بنوك تمويل أصغر في المناطق المحررة؛ من أجل خلق توازن بين صنعاء وعدن وكان يفترض أن تكون بنوك التمويل الأصغر جاهزة خلال 2021 ولم يتم إنشاؤها إلا بنكًا واحدًا هو بنك القطيبي.

شكل معين عبدالملك علاقة تجارية مع رؤوس أموال يمنيين أبرزهم مجموعة هائل سعيد أنعم ومصرف الكريمي، بالإضافة إلى تجار يعملون في توريد المشتقات النفطية وهم «أحمد المقبلي ومحمد السنيدار وصدام المريسي»؛ والسنيدار تاجر مقرب من الحوثيين، وهو تاجر له نفوذ كبير في صنعاء ويمتلك الحصة الأكبر من بنك الكويت وهذا البنك صنف مؤخراً انه من الداعمين للحوثيين، لكن معين عبدالملك أسس معه علاقة تجارية.

ومن وسائل الحرب ضد عدن والجنوب، شن البنك المركزي وعن طريق نائب المدير شكيب الحبيشي، حملة ممنهجة ضد المصارف الجنوبية، بدعوى انها المساهمة في انهيار العملة، وحتى بعد اغلاق هذه المصارف لم يتم معالجة المشكلة على الاطلاق، فالانهيار متواصل، وقد أغلق الحبيشي العديد من المصارف التي أتهمها بالتلاعب بالعملة.

غير انه وخلال السنوات الماضية تبين ان مسؤولين في الحكومة اليمنية قاموا بعملية تهريب أموال من العملة القديمة الى صنعاء، وقد تم تجريف السوق المحلية من العملة القديمة، وقد ضبطت الأجهزة الأمنية خلال السنوات الماضية العديد من عمليات تهريب الأموال الى صنعاء، حتى اصبح السوق المحلي في الجنوب خالياً من العملة القديمة، وهو ما ساهم في انهيار العملة بشكل أكبر.

ووصل الى شراء ورق العملة القديم بمبالغ مالية تصل في بعض المدن الجنوبية إلى الضعف في سعر (الألف ريال يمني قديم بـ»ألفي ريال يمني جديد»).

وفي العام الماضي 2021م، أكد تقرير أصدره فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن الدولي حول اليمن، أن مجموعة شركات هائل سعيد أنعم حققت مكاسب غير مشروعة عبر الاستحواذ على ما يصل نسبته إلى 48 بالمائة من أموال الوديعة السعودية المقدمة إلى البنك المركزي اليمني عام 2018.

وذكر التقرير أن مجموعة هائل سعيد أنعم حصلت على 872.1 مليون دولار أمريكي من اجمالي الوديعة السعودية البالغ قيمتها 1.89 مليار دولار، بعدما وضعت موظفين سابقين لها في مناصب حكومية رئيسية، بما في ذلك موظفين في مناصب عليا في البنك المركزي اليمني وأخرين كمستشارين داخل مجلس الوزراء.

واتهم التقرير بشكل صريح شكيب الحبيشي في إعطاء المجموعة ميزة نسبية وتنافسية مقابل المستوردين الأخرين، الأمر الذي يفسر بشكل واضح قدرتها على الاستئثار بحصة كبيرة من إجمالي الوديعة السعودية.

وأشار التقرير إلى أن المجموعة حققت خلال عامين تقريبا، أرباحا خيالية من آلية خطابات الاعتماد «وحدها»، والتي قدمها البنك المركزي لدى المصارف الخارجية بموجب الوديعة السعودية، بلغت 194.2 مليون دولار، دون إحتساب الأرباح المحققة من عمليات استيراد وبيع السلع الأساسية.

لافتاً إلى أن سعر الصرف التفضيلي الذي منحه البنك المركزي للمستوردين، أدى إلى تمكين شركات هائل سعيد ومصرف الكريمي وتجار أخرين من تحقيق أرباح كبيرة سابقة لعمليات الاستيراد تصل إلى 423 مليون دولار، دون أن ينعكس ذلك على المواطنين من حيث أسعار بيع تلك السلع والأمدادات الغذائية، كما كان مفترضا.

وأوضح: «على سبيل المثال، حدث في عام 2019 أن أنخفض سعر الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي بما يقارب 23%،ليرتفع سعر مادتي السكر وزيت الطهي بنسبة 40% و 47% على التوالي، رغم أنهما من المواد الخمس الأساسية والتي يتلقى مستوردوها أسعار صرف تفضيلية أقل بكثير من سعر الصرف المتداول في أسواق الصرافة المحلية».

مع العلم أن أسعار الزيت المتداولة عالميا وصلت في ذلك الحين إلى أدنى مستوى لها منذ 11 عاما، ومع ذلك فقد ارتفعت قيمته في اليمن لأسباب غير مفهومة».

ودفعت ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنحو 70% من الأسر التي شملها الاستقصاء اضطرت إلى اللجوء لآليات التكيف مثل التحول نحو الأغذية الأقل تفضيلا والأرخص ثمنا، أو تحديد كمية الحصة الفردية في الوجبة المعتمدة.

واعتبر فريق الخبراء الأمميين في تقريرهم المقدم لمجلس الأمن، أن تلك القضية تندرج ضمن عمليات فساد وغسل للأموال، متهمة الحكومة الشرعية والبنك المركزي، بالتواطؤ مع شركات تجارية وشخصيات سياسية نافذة، بالقيام بها لصالح مجموعة مختارة من التجار ورجال الأعمال.

ولفت الفريق الأممي إلى تلقيه بلاغاً من مجموعة هائل سعيد، ذكرت فيه أنها وإن كانت تتلقى أسعار صرف أدنى من سعر السوق أو أسعار تفضيلية من الوديعة السعودية، فإن تلك الخصومات تنتقل مباشرة إلى المستهلكين دون تحقيق أي مكسب مالي، لكنه طلب مزيد من الوثائق للتأكد من دقة تلك الإفادة.

وتعد مجموعة هائل سعيد أنعم أكبر المجموعات التجارية التي تعتبر جيش «النظام اليمني» في مواجهة الجنوب اقتصاديا، حيث عرقلة الشركة في العام 2021م، انشاء مصنع للألبان ومشتقاته، وقدمت تمويلا كبيرا لعرقلة أي مشاريع تنافس المجموعة التجارية، وتمارس المجموعة من خلال الحكومة ما تصفها بعض المصادر بالحرب ضد مجمعتي «النقيب والمحضار»، وذلك بعد دخولهما في منافسة ضد مجموعة هائل سعيد أنعم.

### التوظيف الحكومي والمنظمات والنزوح

عمل معين عبدالملك خلال أربعة أعوام على استيطان الوظيفة العامة في عدن بشكل رئيس، حيث منح أولوية لليمنيين القادمين من تعز في التوظيف، وقد بينت معلومات حكومية توظيف 200 شخص خلال يناير وفبراير من العام 2020م، ناهيك ان 90 % من موظفي المنظمات المحلية والدولية العاملين في عدن، ليسوا من أبناء العاصمة او مدن الجنوب الأخرى، باستثناء ثلاث منظمات تم الكشف عن وجود موظفين كسواقين او حراسات أمنية فقط.

منذ بداية الحرب تعرضت عدن ولحج وأبين ومدن جنوبية أخرى، لأكبر موجة نزوح، الأمر الذي تسبب في معاناة كبيرة للسكان، وتحولت جبال عدن ومنها شعب العيدروس والصهاريج، ويحصل هؤلاء النازحون على تمويل شهري من الحكومة ومن منظمات يمنية وإقليمية ودولية، مع ان معظم مدن اليمن الشمالي مستقرة، الا ان موجة النزوح تكشفها عملية السباق على شراء العقارات والأراضي السكنية، ناهيك ان محافظة لحج فيها عملية صرف أراض سكنية لنازحين وإنشاء مدن بتمويل من أطراف إقليمية هي على خصومة واضحة مع المجلس الانتقالي الجنوبي.

ولا يقف الأمر هنا، فقد أكدت الكثير من الوثائق حصول يمنيين شماليين على هويات بأسماء جنوبية، ليست المسألة استيطان بقدر ما هي تحضير لأي عملية استفتاء قد تحدث مستقبلا في الجنوب.

يتوقع ان يكون اليمنيين الشماليين في الجنوب ضعف السكان بحلول العام 2023م، خاصة في ظل وجود اتفاقية سياسية فرضتها السعودية لتوحيد الجهود صوب معركة الحوثيين او اجبار الاذرع الإيرانية على الدخول في تسوية سياسية تنهي الصراع، من خلال مفاوضات الحل الشامل، والذي يفترض ان تطرح فيه قضية الجنوب للاستفتاء.

وعملية التوطين شملت كل مدن الجنوب بما في ذلك أرخبيل سقطرى، قد تكن ومعالجة هذه المشكلة من خلال فرض إحصائية ودراسات ميدانية تحدد طبيعة السكان ونطاق استيطانهم بما يضمن وضع معالجات اقتصادية وقدرة الدولة على توفير الخدمات بما فيها الكهرباء والمياه خاصة في ظل تدهور.

لماذا يجب أن يكون رئيس الحكومة من الجنوب؟

بالنظر الى الخريطة العسكرية والسياسية، يتبين أن اليمن الشمالي بما في ذلك تعز في قبضة الحوثيين الموالين لإيران، والجنوب هو المحرر، لذلك من الطبيعي أن يكون رئيس الحكومة من مدن الجنوب المحررة، خاصة وأن من سيكون مسؤولا عن هذه المناطق، إلى أن تتحرر المناطق اليمنية ويتم بعد ذلك اختيار رئيس حكومة إذا ما استمر الوضع عليه.

### التوصيات

- أن ميناء مجموعة هائل سعيد أنعم يتطلب سرعة وضع معالجة لهذا الملف الهام، فهذه المجموعة التجارية لا تدفع الضرائب بشكل القانوني، حيث وانه يستحيل دخول المنشئات التجارية التي استحوذ عليها نتيجة مواقفه الداعمة للحرب على الجنوب، لذلك من المهم إعادة النظر في استثمار الميناء، وفرض رقابة لما يتم إدخاله عن طريق هذا الميناء.

- فرض مكتب جمركي في جبل حديد يكون في المخرج من الدكة هذا الميناء مهمته التفتيش الدقيق على المواد الخارجة بما يضمن عدم تهريب أي ممنوعات.

- الإشراف المباشر على عملية التخزين في المخازن المنتشرة في ضواحي العاصمة عدن.

- وضع دراسة مستعجلة للمنظمات العاملة في عدن، ومنح الأولوية في التوظيف لأبناء عدن بما يضمن معالجة للبطالة المنتشرة في العاصمة، ويحد من توطين الوظيفة اليمنية في الجنوب بما يسبب مشاكل مستقبلية.

- دعم انشاء مصارف وبنوك جنوبية تحقق الاستقلالية وإعادة الاشراف على البنك الأهلي اليمني على اعتبار انه أخر ما تبقى من أملاك الدولة الجنوبية السابقة، والذي يقترح ان يكون مدير البنك مرشحا من المجلس الانتقالي الجنوبي، وهذه النقطة سيتم ايضاحها بشكل مفصلة في (تقرير بحثي منفصل).

- اعتماد استراتيجية المناصفة في الوظيفة العامة، فالكثير من المؤسسات الإيرادية في عدن تدار من قبل مسؤولين يمنيين شماليين ولم يتم تغيير بعضهم منذ ربع قرن وأكثر.

- العمل على إعادة تفعيل المؤسسات الإيرادية واستعادة المباني الخاصة بالمصانع الجنوبية في المعلا ومنها مصنع الدقيق والحديد والاحذية والاواني والغزل والنسيج واستعادة المؤسسات التي تم الاستيلاء عليها بعد حرب صيف العام 1994م، ويتم احتساب فترة الاستيلاء ضمن قانون الاستثمار.

- الإسراع في وضع دراسة لمعالجة النزوح.

- البدء الفوري في صرف بطائق نازحين للنازحين في عدن بما يضمن وصول المساعدات إليهم.

- إنهاء مشكلة البسط خاصة على المعالم الأثرية، ووقف عملية الهدم للمعالم التاريخية ومنها المساجد، وإلغاء أي تسمية شخصية للشوارع تمجد أشخاصا.

- إعادة خلق تحالفات استراتيجية مع التجار الجنوبيين، شريطة أن تكون لهم مواقف وطنية، والبدء في إلغاء الاحتكار لاستيراد المواد الغذائية وفتح مصانع استثمارية في عدن.